**الجمهورية التونسية**

**وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية**

**--\*--**

**وحدة الإدارة الإلكترونية**

**محضر جلسة**

**الموضــوع:** اجتماع اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة.

**التاريــــــخ:** 22 ماي 2019 على الساعة التاسعة والنصف صباحا.

**المكـــــــان:** قاعة الاجتماعات بالطابق الثالث من المبنى الفرعي لرئاسة الحكومة شارع الارض بالمركز العمراني الشمالي.

**الحاضرون**:

* + السيد خالد السلامي: مدير عام وحدة الادارة الالكترونية ونقطة اتصال لبرنامج شراكة الحكومة المفتوحة، وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
	+ السيد العقيد منير الرياحي: المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد،
	+ السيد فيصل اليعقوبي: وزارة الدفاع الوطني،
	+ السيد سفيان الزغدودي: وزارة الدفاع الوطني،
	+ السيد رضا عرجون: وزارة النقل،
	+ السيدة هيفاء محجوب: وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
	+ السيّدة ريم القرناوي: وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
	+ السيدة جهان اللواتي: وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
	+ السيدة سوسن معلى: وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
	+ السيّدة سنية غربي: وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
	+ السيدة عائشة الكرافي: الجمعية التونسية للحوكمة المحلية،
	+ السيد عبد الحميد الجرموني: جمعية " Forum Open Data  "
	+ السيدة أسماء الشريفي: لجنة قيادة شراكة الحكومة المفتوحة،
	+ السيدة أسماء صبري: المنسقة الوطنية لبرنامج PAGOF،
	+ السيدة سهام بوعزة: جمعية التحالف التونسي للشفافية في الطاقة والمناجم،
	+ السيدة: منال بن عاشور: منظمة أنا يقظ،
	+ السيد ماهر القلال: المعهد العربي لرؤساء المؤسسات،
	+ السيد وسام الهاني: معهد حوكمة الموارد الطبيعية،
	+ السيدة عبير اليحياوي: معهد حوكمة الموارد الطبيعية،

بعد الترحيب بالحاضرين، افتتحت الجلسة السيدة ريم القرناوي من خلال التذكير بإطارها العام الذي يندرج ضمن متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الثالثة لبرنامج شراكة الحكومة المفتوحة. هذا وقد ذكرت السيدة ريم القرناوي بالقمة العالمية لشراكة الحكومة المفتوحة التي ستنعقد من 29 ماي إلى 31 ماي 2019 بمدينة Ottawa بكندا وأن البعثة التونسية التي ستشارك في هذه القمة ستضمّ ممثلين عن الإدارة وعن المجتمع المدني.

وإثر ذلك، قدّم الممثلون عن الهياكل العمومية نسق التقدم في انجاز التعهدات المناطة بعهدتهم و تتلخص تدخلاتهم كالتالي :

* **بالنسبة للتعهد الثالث المتعلق بتعزيز النفاذ إلى المعلومة الجغرافية،** أشار السيد منير الرياحي أنه قد تمت إعادة صياغة كراس الشروط وسيتم نشرها خلال شهر جوان 2019. كما بيّن أنه بالنسبة للبيانات دقة 1صم، فقد تم إصدار أذون المصلحة وانطلقت الأشغال. وبالنسبة للبيانات دقة 20 صم، سيتم الإعلان عن طلب العروض بداية شهر جويلية 2019. وفي إجابة على أحد التساؤلات حول مجانية المعلومات التي ستوفرها بوابة النفاذ إلى المعلومة الجغرافية، وضّح السيد منير الرياحي أنه سيتم لاحقا تحديد طبيعة البيانات التي ستكون مجانيّة مؤكدا أن جزءا آخر من البيانات، وفي مستوى معيّن من الدقة، سيكون بمقابل .
* **في إطار التعهد الأول**، بيّنت السيدة هيفاء محجوب أن الدورات التكوينية حول النفاذ إلى المعلومة شملت حوالي 200 مكلفا بالنفاذ ونوابهم على المستوى المركزي والجهوي والمحلي وذلك بالتعاون مع هيئة النفاذ إلى المعلومة والبنك الدولي ومنظمة المادة 19 وقد تم تنظيمها في التواريخ التالية:
* 17-18-19 سبتمبر 2018
* 21-20-19ديسمبر 2018
* 25-24-23 جانفي 2019
* 27-26-25 فيفري 2019
* 4-3-2مارس 2019
* 24-23-22 أفريل 2019
* 30 أفريل و1 -2 ماي 2019

بالنسبة للتعهد الفرعي المتعلق بإعداد وصياغة التقرير التقييمي الخاص بتونس فيما يتعلق بتنفيذ الهدف 16.10.2 من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بتكريس حق النفاذ إلى المعلومة بتونس، ذكّرت السيدة عائشة القرافي أنها قد قامت بالتنسيق مع الوزارات والهياكل العمومية المعنية لجمع المعطيات الضرورية لإعداد هذا التقرير، وذلك عن طريق الاستبيان المعدّ للغرض. هذا الاستبيان يهدف إلى جمع معطيات عامة حول المكلّفين بالنفاذ وكذلك جمع معطيات إحصائيّة حول مطالب النفاذ وحول التحديات المطروحة في مجال النفاذ إلى المعلومة والحلول التي يمكن اقتراحها والمشاريع المستقبلية في هذا الشأن. كما أكّدت أن كل من وزارة الشؤون المحلية والبيئة ووزارة المالية وبلدية تونس وهيئة النفاذ إلى المعلومة معنيين بدرجة أولى للإجابة على هذا الاستبيان. كما يمكن تشريك بقية الوزارات المتقدمة في مجال النفاذ إلى المعلومة في الإجابة على هذا الاستبيان. ولكن إلى حد الآن لم يتم جمع المعطيات الضرورية الخاصة بهذا الاستبيان.

* **في إطارالتعهد الثاني**،بيّنت السيدة ريم القرناوي النقاط التالية:

فيما يتعلق بمشروع أمر البيانات المفتوحة، وبعد إدراج أغلب المقترحات التي تم تجميعها حول مشروع هذا الأمر. فإن النسخة الحالية من مشروع الأمر ستشهد بعض التغييرات وذلك على إثر الاجتماعات التي نظمتها الإدارة العامة للإصلاح الإداري والدراسات المستقبلية مع عديد الهياكل حول مشروع قانون إعادة الإستعمال مع الخبير Tobby Mandel، الذي اقترح إدراج الباب المتعلق برخصة إعادة الاستعمال ضمن مشروع قانون إعادة الاستعمال. كما أشارت السيدة القرناوي أنه سيتم مزيد التنسيق في المجال مؤكدة أن لكل من مشروع الأمر ومشروع قانون إعادة الاستعمال المجال الذي سينظمه وهما نصين متكاملين ومتناسقين . إضافة إلى ذلك، فإن وحدة الإدارة الإلكترونية هي بصدد انتظار رد هيئة النفاذ إلى المعلومة على إثر استشارتها حول مشروع أمر البيانات المفتوحة.

وفي خصوص المرحلة الثانية من مشروع جرد البيانات العمومية، تمت مراسلة دفعة جديدة من الوزارات لعقد جلسات عمل بهدف تحديد البيانات العمومية التي تنتجها هذه الهياكل من خلال عملية الجرد على أن يتمّ في مرحلة لاحقة فتح مجموعة من البيانات للعموم. في هذا السياق، تمّ التذكير بجلستي العمل التين تم تنظيمهما بكل من وزارة الدفاع الوطني يوم 13 مارس2019 ووزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية يوم 29 مارس 2019 . هذا وقد أشار السيد فيصل اليعقوبي أنه قد عقد اجتماع بوزارة الدفاع الوطني بحضور عديد الإدارات وقدم بالمناسبة عرضا حول أهمية فتح البيانات العمومية والغاية من ذلك وتم تحديد مراحل العمل المستقبلية وتم الاتفاق أن الإدارات المعنية ستقوم في مرحلة أولى (أواخر جوان) بإعداد جرد في البيانات العمومية التي تمتلكها ثم سيتم في مرحلة ثانية الاتفاق على البيانات التي سيتم فتحها للعموم.

 كما عرضت السيدة القرناوي نسق تقدم إعداد وتنفيذ البرنامج التكويني الخاص بالبيانات المفتوحة، حيث ذكّرت بالدورات التكوينية في مجال البيانات المفتوحة التي ستنتظم خلال الفترة الممتدة من 10 جوان إلى 25 جوان 2019.  وتتعلق هذه الدورات التكوينية بالمجالات التالية:

* إدارة وتحليل البيانات،
* نشر البيانات،
* التصرف في منظومة " CKAN"،
* الإطار القانوني للبيانات المفتوحة في تونس،
* دورة تكوينية موجهة للمديرين العامين والإطارات العليا بالإدارة،
* دورة تكوينية موجهة لمنسقي البيانات المفتوحة.
* **بالنسبة للتعهد الرابع،** بيّن في خصوصه السيد رضا عرجون أن الشركات الجهوية للنقل تعمل حاليا على تطبيقة ODK Collect لجمع المعطيات المتعلقة بالإحداثيات الجغرافية للمحطات وتسجيلها في قاعدة بيانات موحدة. وبهدف ضمان التناغم بين مختلف البيانات المدرجة بقاعدة البيانات والتمكن من العمل على توفير البيانات في صيغة GTFS، سيتم تنظيم دورة تكوينية حول كيفية التصرف في هذه المنظومة وذلك لمدة 3 أيام بداية من 03 جويلية 2019 وذلك في إطار برنامج PAGOF الذي تموله الوكالة الفرنسية للتنمية. يشارك في هذه الدورة التكوينية مجموعة من الإطارات بوزارة النقل وبالشركات الجهوية والوطنية. وقد قدمت السيدة أسماء صبري المنسقة المحلية لبرنامج PAGOF أهداف هذه الدورة وكيفية تنظيمها.
* **في إطار التعهد السادس الخاص بتكريس الشفافية في الصناعات الاستخراجية**، أشار السيد وسام الهاني أنه قد تم الانتهاء من إعداد قائمة ممثلي الشركات بمجلس أصحاب المصلحة وكذلك قائمة الممثلين عن الوزارات ولكن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة مازالت لم تعلن عن ذلك بصفة رسمية. في هذا السياق، ستبرمج الوزارة اجتماعا للإعلان عن انطلاق عمل مجاس أصحاب المصلحة بصفة رسمية. كما أضاف السيد وسام الهاني أن وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة سيشارك في مؤتمر باريس حول مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية خلال شهر جوان 2019 وسيلقي كلمة بالمناسبة. في نفس السياق، بيّنت السيدة منال عاشور أنه لم تتم دعوة منظمة "أنا يقظ" لأي اجتماع يتعلق بهذا التعهد رغم أن هذه المنظمة عضوة بمجلس أصحاب المصلحة عن فئة المجتمع المدني كذلك لم تتم إجابتها عن أي تساؤل تقدمت به في الغرض كعضو بمجلس أصحاب المصلحة. هذا وأكدت السيدة منال عاشور أن منظمة "أنا يقظ" تدعم مشاركة وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة في مؤتمر باريس حول مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.
* **و في إطار التعهد السابع الخاص بتكريس مبادئ التعاقد المفتوح في مجال المحروقات**، أشارت السيدة عاشور أن المنظمة بصدد العمل على منصة ressources.tn وقد تم بها إدراج البيانات المتعلقة بالفسفاط . وسيتم التوجه نحو مزيد التنسيق بين وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ومنظمة "أنا يقظ" لاعتماد هذه المنظومة لتكريس مبادئ التعاقد المفتوح خاصة بعد أن تتم إحالة التصرف فيها لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة. في نفس السياق، اقترح السيد عبد الحميد الجرموني عقد اجتماع مع السيد الهادي يوسف المسؤول المتعهد حديثا بالملف المتعلق بانضمام تونس لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة . من جهتها أشارت السيدة عائشة القرافي إلى وجود برنامج على مستوى دولي يمكن في إطاره الحصول على دعم فني لتطوير الكفاءات في مجال التعاقد المفتوح ودعم تنفيذ هذا التعهد بوزارة الصناعة.
* **بالنسبة للتعهد 11 الخاص بتكريس مبادرات لتنفيذ شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي**، ولئن شهد تقدما نسبيا في تنفيذه لكنه ظلّ يواجه بعض الاشكاليات لعل أبرزها عدم الحصول على مراسلة رسمية من وزارة الشؤون المحلية والبيئة لتعيين منسق لهذا التعهد. وفي يتعلق باختيار البلديات النموذجية المعنيّة بتنفيذ هذا التعهد، فقذ تم إعداد قائمة أوليّة من المؤشرات التي سيتم اعتمادها لاختيار البلديات. وقد أشرف على إعداد هذه القائمة كل من الجمعية التونسية للحوكمة المحلية وجمعية TACID ووحدة الإدارة الالكترونية. هذا وقد أشارت السيدة أسماء الشريفي أنه سيتم اعتماد التجربة التونسية كأنموذج في مجال تكريس شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي في بقية البلدان الأعضاء بشراكة الحكومة المفتوحة.
* **بالنسبة للتعهد الثاني عشر،** وتحديدا التعهد الفرعي المتعلق بتطوير خدمة تفاعلية عبر بوابة وزارة الدفاع الوطني للاطلاع على وضعيات التأجيل والإعفاء بيّن السيد فيصل اليعقوبي أنه قد تم الانتهاء من إعداد كراس الشروط وسيتم الشروع في تطوير هذه الخدمة التفاعلية.

وبذلك اختتمت الجلسة.